الاردن يقيّم ويدرس الخيارات: عبارة رايس حول «دولة فلسطينية مؤقتة» تفتح المجال لسيناريو الشراكة مع الضفة الغربية.. «فتح» تقاوم وحماس لا تمانع

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

الكلام الامريكي عن دولة فلسطينية مؤقتة تغطيها خارطة الطريق اصبح نقطة الارتكاز في مجمل الحوار المتفاعل بين عمان ورام الله تحت العنوان الاشكالي التاريخي الذي يتضمن الملف العالق باسم مستقبل العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية.

هذا الكلام ينزل الآن كعبارة ساحرة لها اكثر من معنى ومدلول ويعني اردنيا وجود ثغرة سياسية وقانونية تسمح في لحظة ما بحصول دور اردني في الضفة الغربية بات من بين الخيارات والسيناريوهات غير المرصوفة على الرف بل يستوطن ذهنية الاحتمالات عند صانع القرار في المؤسسة الاردنية.

نفس الكلام يعني امريكيا توفير ارضية لاستراتيجية جديدة تنهي المأزق الفلسطيني الحالي عبر مشروع علاقة من طراز ما بين الشعبين الاردني والفلسطيني كما يعني امريكيا اطلاق بالونات اختبار في فضاء المنطقة للاحتكاك بالنوايا ورصد ردود الفعل.

اسرائيليا للكلام معنى اخر فهو مازال الحل المنطقي الوحيد المقبول اسرائيليا اما فتحاويا، فالكلام الامريكي مرفوض وقد عبر الرئيس محمود عباس بوضوح عن ذلك لان حركة فتح مستعدة للدخول بشراكة سياسية مع الدولة الاردنية مستقبلا، لكن على اساس الدور المتكافىء وحماسيا ـ نسبة الى حماس ـ يتطلب الوضع التنظيمي والاخطار المحدقة براغماتية من طراز خاص يمكن ان تستدعي في اي وقت موقف حماس وحلفائها في جماعة الاخوان الاردنية التاريخي الرافض لقرار فك الارتباط بين الضفة الشرقية والضفة الغربية.

اذا وفي الاستدلال العملي هناك قراءات متعددة يتخللها فهم متعدد لعبارة الدولة المؤقتة وعمان على الاقل مع محمود عباس قرءا جيدا هذه العبارة التي كررتها كوندوليزا رايس الاسبوع الماضي في اكثر من مناسبة، ورغم وجود قراءات متباينة الا ان المضمون النهائي يقود الى خلاصة موحدة تتمثل في سيناريو لم يعد مطروحا فقط بقوة وانما اصبح خطة عمل له علاقة باستثمار وتوظيف نص في خارطة الطريق يتحدث عن دولة فلسطينية مؤقتة وهو سقف تسمح به حكومة اولمرت الاسرائيلية الضعيفة على ان لا يعقبه دولة دائمة وعلى ان تنصهر دولة فلسطين التي ستعقب المؤقتة في اطار دولة جديدة تتحد او تتفق على التوحد والاندماج مع دولة صلبة وقائمة هي الاردن.

وفي الطريق يمكن عرض مئات الذرائع والحجج والوقائع الاخلاقية والانسانية والديموغرافية والمعيشية والامنية التي تسمح بتسويق مشروع جديد يحسم الجدل الاقليمي حول مستقبل العلاقة بين الاردنيين والفلسطينيين ويحسم معه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، خصوصا وان حماس بنسختها الباراغماتية تتفاعل مع تلاقح الافكار عبر قبول خالد مشعل الغامض لفكرة دولة فلسطينية على حدود عام 67.

حركة فتح بطبيعة الحال ترصد المشهد ايضا وتقاوم اي اقتراحات من اي نوع لاندماج سلطتها مع الدولة الاردنية في اطار اي مشروع دولي واقليمي قبل اقامة الدولة الفلسطينية الدائمة ومنحها الحق باعلان الاندماج او صيغة ما للاتحاد مع جارتها الشرقية في الاردن، ولذلك تقاوم فتح وتبدو مستعدة لاثارة المشكلات في طريق اي مقترحات من هذا النوع.

رئيس الوزراء الاردني معروف البخيت التقط في اكثر من مناسبة كمفاوض وسفير سابق ومختص بملف اللاجئين ما هو جوهري في المسألة وهو يصادق على الرواية التي تشير لان خارطة الطريق تنص على اقامة دولة مؤقتة، وذلك لم يكن جديدا في الواقع اما الجديد فهو حضور رايس للمنطقة واستخدامها لنفس العبارات والمضامين في اطار مشروع جديد من الواضح ان واشنطن تعد العدة لتسويقه كمنجز اخير لادارتها في عام 2007 وهو نفسه العام الذي حذر العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني من مروره بدون معالجة معاناة الفلسطينيين وتأسيس كيانهم الوطني وانهاء الصراع.

اردنيا لا يوجد جديد في الموقف الرسمي المعلن الذي يرفض تبني اي صياغات لمستقبل العلاقة مع الفلسطينيين قبل انضاج وقيام دولة فلسطين لكن الخطاب الرسمي الاردني لم يميز حتى الان بين دولة مؤقتة او دائمة وان كان يدعم بالمطلق فكرة دولة قابلة للحياة ومستقرة.

وعلى الصعيد الرسمي الاردني لم يحصل تغيير في الكلام العلني، لكن في الاطار الداخلي هناك تبادل كثيف للمعلومات ودراسة متأنية للمعطيات والسيناريوهات وما يمكن ملاحظته بوضوح ان المؤسسة الاردنية بدأت تسأل في اضيق نطاقات القرار عن امكانية واحتمالية الصمود في اطار الموقف المعلن فقط للاعوام المقبلة؟

ومثل هذا السؤال بمجرد وجوده يدلل على ان تغيرا ما يحصل او يدرس في اطار المطبخ السياسي الاردني الذي درس في بعض قنواته افكارا ومقترحات عملية تتعلق بعلاقة ما مع الفلسطينيين وهي افكار تستعد لوجستيا لمرحلة ما يضطر فيها الاردن للاستحقاق.

وفي الوسط السياسي والشعبي الاردني تترسخ قناعات جديدة مختلفة تسمح بالتحاور والغرق في تفاصيل علاقة اندماجية من طراز ما مع الفلسطينيين ومن بين هذه القناعات واحدة رائجة تؤمن بان المملكة لا تستطيع تجاوز حاجة المجتمع الدولي الملحة لاقامة مشروع او كيان فلسطيني تحت المظلة الاردنية وقناعة اخرى موازية بان العالم اقترب كثيرا من اللحظة التي سيجبر عمان فيها على الجلوس للطاولة وصياغة مشروع تفاهم او توحد مع الفلسطينيين، وهذه القناعات حصريا هي التي تبرر وتفسر تداول المقترحات والمعلومات في اوسع النطاقات.

ولاسباب تاريخية مفهومة تحجم عمان الرسمية عن اي اشارة من اي نوع لدورها المستقبلي في الضفة الغربية ولنفس الاسباب تستعد في الواقع لأي مشروع يحمل نفس العنوان ويمكن ان يفرض عليها في اي وقت وشيك ولاسباب لها علاقة بفهم الاردنيين لطبيعة المؤسسة الاسرائيلية ولحساسية الفلسطينيين تهتم عمان وهي تناور وتلاقح الافكار بمسألة واحدة فقط تتعلق بعدم تقديم اي خدمات مجانية للاسرائيليين وبمغادرة اي صورة محتملة يمكن ان تقرأ دورها خارج سياق ومعادلة حاجات الفلسطينيين انفسهم.

لذلك يتحدث بعض المراقبين الخبراء عن الحاجة الملحة اولا لدولة فلسطينية مؤقتة تملك مختلف صلاحيات التوقيع او التعاهد، وثانيا لتطوير فلسفة فلسطينية داخلية تصبح من خلالها العلاقة مع الاردن مطلبا سياسيا وامنيا وشعبيا فلسطينيا، الامر الذي يعتقد انه الاصعب حتى الان.

محمود عباس

معروف البخيت

الاردن: معتقلون على خلفية مخططات لحماس يقولون ان افاداتهم اخذت تحت التعذيب والاكراه

■ عمان ـ اف ب: افاد مصدر قضائي اردني امس الاربعاء ان ثلاثة متهمين يحاكمون على خلفية مخططات لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) وتخزين اسلحة في الاردن انكروا صحة افاداتهم، مدعين انها «اخذت منهم تحت الاكراه والتعذيب».

وقال المصدر لوكالة «فرانس برس» ان «محامي المتهمين قال خلال جلسة اليوم بأن افادات موكليه اخذت تحت الاكراه والتعذيب».

وقال المتهمون الثلاثة ردا على سؤال وجهته اليهم المحكمة ان افاداتهم «غير صحيحة وانها اخذت تحت الاكراه والتعذيب»، مؤكدين انهم «سيتقدمون بافادات جديدة من خلال محاميهم».

ورفعت الجلسة حتى الحادي والثلاثين من الشهر الجاري بعد الاستماع الى شاهد من المخابرات العامة تحدث عن الاسلحة المضبوطة في هذه القضية.

وقد وجهت ثلاث تهم الى المعتقلين في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وهي «المؤامرة بقصد القيام بأعمال ارهابية» و«حيازة مواد مفرقعة دون ترخيص قانوني» و«حيازة اسلحة اوتوماتيكية دون ترخيص قانوني».

وادلى هؤلاء باعترافات متلفزة حول مخططات لاغتيال ضباط مخابرات وتخزين اسلحة مهربة في الاردن.

والمتهمون هم ايمن ناجي حمد الله (34 عاما) واحمد محمد ابو ربيع (27 عاما) واحمد نمر ابو ذياب (29 عاما).

وقد يواجه هؤلاء عقوبة الاعدام شنقا في حال ادانتهم.

وبحسب لائحة الاتهام انضم المتهم الرئيسي ايمن حمد الله الى حماس في 2002 وبنى علاقات مع ضباط ارتباط في دمشق والتحق بدورتي تدريب عسكرية وتلقى ثلاث دفعات نقدية بحدود 13 الف دولار لتخزين اسلحة داخل الاردن ورصد ضابط استخبارات.

واعلن الاردن في 10 ايار (مايو) انه تم القاء القبض على عشرين شخصا وضبط صواريخ كاتيوشا ايرانية الصنع واتهم حركة حماس بتهريب الاسلحة من سورية وتخزينها في الاردن لكن الحركة نفت ذلك.

وفي اليوم التالي عرض التلفزيون الاردني شريطا مصورا ادلى فيه الثلاثة باعترافات في هذه القضية.

وعرض الشريط مجموعة كبيرة من الاسلحة التي ضبطتها السلطات الاردنية وشملت «صواريخ (كاتيوشا 107) ايرانية الصنع وصواريخ (لاو) التي تستخدم ضد المنشآت والاليات و(غراد) المتوسطة المدى، ورشاشات والغام».

واشارت الاعترافات الى مخططات لاغتيال ضابط مخابرات اردني ومراقبة السياح الاجانب في العقبة ومحاولة استهداف شخص مسيحي وعمليات استطلاع قام بها المعتقلون. واثارت القضية ازمة بين الاردن وحركة حماس.

وفي 20 تشرين الاول (اكتوبر) ذكرت صحف اردنية ان عفوا ملكيا عن نحو 250 سجينا بمناسبة نهاية شهر رمضان شمل ثمانية اشخاص من بين المعتقلين في هذه القضية.

معارك حول الاخوان المسلمين ومطالب الاقباط.. ظهور نجل عبد الناصر في التلفزيون يثير شجونا.. اتهام وزير بالتدخل بقضية شيرين رضا

رئيس تحرير صحيفة حكومية يتوعد رئيس الوزراء بقرب إقالته.. اتهام اعضاء لجنة السياسات بامتلاك الطائرات واليخوت

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس، عن مناقشات مجلس الشعب حول التعديلات الدستورية التي اقترح الرئيس مبارك ادخالها على 34 مادة من الدستور، والمناقشات في لجنتي الصحة والصناعة حول أكياس الدم الملوثة وبدء النيابة في الاستماع لأقوال عضو المجلس ووكيل اللجنة الصحية، وصاحب الشركة الدكتور هاني سرور، واجتماع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الست بالاضافة لوزيري خارجية مصر والأردن، واعلانهم الموافقة على خطة الرئيس بوش الخاصة بالعراق، وتصريحات وزير الصحة الدكتور حاتم الجبلي التي اكد فيها توطن انفلونزا الطيور في مصر، وتصريحات أخرى لوزير النقل ورجل الأعمال محمد منصور بأنه لا خصخصة للموانىء، وهذا معناه بيعها بالكامل، ووصول أول شحنة قمح من جمهورية كازاخستان بعد أسبوعين مقدارها 60 ألف طن، من كمية الصفقة المتفق عليها وقدرها مليون ونصف مليون طن، وإلى جزء ضئيل مما لدينا.

فضيحة الأكياس

ونبدأ بفضيحة الأكياس، وستقتصر اليوم على أبرز التعليقات، لأنه لم تنشر عنها معلومات وأولها لزميلنا وصديقنا محمد فودة الذي قال يوم الثلاثاء في عموده اليومي بـ«المساء» ـ من الواقع ـ «حتى لو أثبت القضاة فيما بعد براءة الدكتور هاني سرور وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ورئيس مجلس ادارة شركة «هايدلينا» التي قامت بتوريد أكياس دم معيبة لوزارة الصحة فإنه يجب من الناحية الأدبية ـ على الأقل ـ أن يعيد الدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة إلى السيدة سهير عبدالعزيز محمد الشرقاوي رئيس قسم المحاسبة بالوزارة كرامتها وأن يأمر بإعادتها الى وظيفتها التي نقلت منها ظلما وعدوانا.

بل إننا نطالب الوزير بأن يأمر بالتحقيق وتوقيع الجزاء الرادع على من تسبب في نقل هذه السيدة من منصبها واضطهادها لأنها قامت بالإبلاغ عن المخالفات المنسوبة للشركة الموردة وتورط المسؤولين بالإدارة العامة لبنوك الدم ومشتقاته في هذه الصفقة المعيبة.

المصيبة الأكبر والأشنع في هذه الجزئية من القضية انهم نقلوا سهير من الوزارة للعمل في مستشفى المجانين، وكأنهم يحذرون كل موظف شريف يبلغ عن تجاوزات أو انحرافات أن مصيره سيكون مع المجانين!! لقد انتظرنا من الدكتور حمدي السيد نقيب الأطباء ورئيس اللجنة الصحية بالبرلمان أن يفي بما وعدنا به ويكشف المستور في القضية ولكنه لم يكشف لنا أي مستور في اجتماع اللجنة التشريعية بالأمس واكتفى بالقول بأن النائب حيدر بغدادي الذي فجر القضية في المجلس يريد تدمير الصناعة المصرية وأن حديثه حول حفاظه على صحة المواطنين غير صحيح، ونحن نسأل الدكتور حمدي مرة أخرى: فين هو المستور ياسيادة النائب النقيب؟!».

لكن زميله ورئيس تحرير «الجمهورية» محمد علي إبراهيم، أكد امس الاربعاء أن هاني سرور بريء، بقوله في عموده ـ مختصر ومفيد ـ الذي يوقعه باسم المصري.

«لا أعلم لماذا سينتابني إحساس بأن د. هاني سرور بريء رغم كل ما يقال ضده، طبعا ممكن أكون مخطئا ومخدوعا، لكنه الإحساس، يخطىء ويصيب».

أما «الأحرار» ففي تحقيق زميلنا صالح شلبي عما ورد في الاجتماع المشترك للجنتي الصحة والصناعة بمجلس الشعب، وهو: «أعرب الدكتور مصطفى الكتاتني وكيل لجنة الصحة والنائب الاخواني عن دهشته للهجوم الذي يتعرض له الدكتور هاني سرور المتهم في قضية الأكياس غير المطابقة للمواصفات وقال أنا حزين مما يحدث في برلمان مصر وما يوجه إلى النائب هاني سرور الرجل المحترم الناجح صاحب المصانع في مصر وخارج مصر وقال نحن نحيي الدكتور هاني سرور مشيرا الى انه عندما ذهب إلى مصنع النائب للتحقيق من كلام حيدر بغدادي عن الفلاتر الفاسدة وجد الشركة قطعة من أوروبا».

وإلى عضو آخر من أعضاء مجلس الشعب عن الوفد وزميلنا محمد مصطفى شردي الذي قال في «الوفد» أمس ايضا في عموده ـ كلمة أخيرة ـ «أنا لا يهمني أن يقول هاني سرور أنه بريء فهذا قول يجب أن يصدر منه طبقا لموقفه، ولكن هاني سرور وقف ليقول في مجلس الشعب ان شركته لم ترتكب المخالفات وحدها، وأن تحت يده مخالفات مثبتة لشركات أخرى عديدة، وأنه سوف يقدمها في أمانة مجلس الشعب ليطلع عليها من يهاجمونه، وتحداهم في أن يقوموا بنفس الدور الذي قاموا به ضد هؤلاء!!؟ وبغض النظر عن مدى صحة ما يقال عن شركة هاني سرور أعلن رسميا وهو عضو في مجلس الشعب وشخصية بارزة في المجتمع أن هناك مخالفات أخرى لشركات أخرى يعلم بها ويمتلك مستنداتها».

الأقباط والدستور والإخوان

وإلى أشقائنا الأقباط والتعديلات الدستورية التي طلب الرئيس مبارك ادخالها، على 34 مادة في الدستور، ومطالبهم منها، وكذلك موقفهم من الإخوان المسلمين، فبالنسبة لقضية الدستور، فقد أعاد زميلنا يوسف سيدهم رئيس تحرير «وطني» التذكير، بما انتهت إليه مجموعة عمل، اهتمت باستكشاف ملامح التعديلات الدستورية المأمولة وحضرها هو في الربع الأخير من العام الماضي، بهدف ترسيخ مواطنة الأقباط، وأضاف سيدهم: «انحصرت نتائج جهد مجموعة العمل المذكورة في الآتي:

×× الأصل الراسخ في الدستور المساواة الكاملة بين المواطنين لا فرق بينهم سواء في الجنس أو اللون أو العقيدة لذلك فإن الواقع التشريعي الذي يخل بالمساواة بين المصريين بشأن حقوق بناء وتدعيم وترميم دور العبادة الدستور بريء منه، وعلاجه يتم بسرعة إصدار مجلس الشعب المصري للقانون الموحد لبناء دور العبادة الذي سبق تقديمه وينتظر العرض على المجلس منذ دوري انعقاد تشريعي سابقين:

×× الخلل المعاش الذي يعتري حق المصريين في شغل المناصب القيادية والوظائف العليا في كافة مؤسسات وأجهزة الدولة يتم علاجه بالنص الواضح والصريح في بنود الدستور المعنية والتي تكفل الحق المطلق لجميع المصريين في الترشيح والتعيين بكافة المناصب القيادية والوظائف العليا ـ مدنية وعسكرية ـ ولا تفرقة بينهم في ذلك إلا بمعيار الكفاءة والاستحقاق.

×× الخلل المعاش في مجال مشاركة الأقباط في المجالس المنتخبة سواء سياسية أو تشريعية أو برلمانية كان نتاج منظومة مريضة طرفاها عزوف معظم الأقباط عن المشاركة في آليات الترشيح والانتخاب ـ مثلهم مثل الأغلبية الصامتة من المصريين المأمول تحريكها بالإصلاح السياسي والدستوري ـ وعزوف الأحزاب وفي مقدمتها الحزب الوطني عن ترشيحهم ضمن القوائم الانتخابية بمقولة ضعف فرص فوزهم في ظل نظام الانتخاب الفردي القائم وسيطرة العقليات القبلية والدينية عليه، وقد تعالت كثير من الأصوات داعية إلى علاج هذا الخلل بتخصيص نسبة مئوية للأقباط في المجالس المنتخبة لضمان مشاركتهم ـ أسوة بالجاري بحثه بالنسبة للمرأة ـ لكن تلك الدعوة أسيء استقبالها من معظم المعنيين بالأمر، ووصموها بأنها تفرض «كوتة» بغيضة للأقباط سبق أن رفضها الأقباط أنفسهم إبان تأسيس أول دستور عام 1923 وذلك إن كان صحيحا تاريخيا لكنه في ظل واقعنا كان أمرا لا مفر منه كعلاج وقتي وليس كتعديل دستوري إذا ما كان نظام الانتخاب الفردي قد استمر العمل به، أما الآن وقد أصبح هناك شبه إجماع وطني على الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة فلم تعد هناك حاجة ماسة لتخصيص نسب مئوية سواء للمرأة أو للأقباط فآليات الانتخاب بالقائمة تتيح وتضمن ـ إذا خلصت النوايا ـ ترشيح وفوز أعداد لا بأس بها من السيدات والأقباط ـ بل والمثقفين والشباب ـ في الانتخابات.

×× مشاكل الأقباط مع الجهاز الأمني في الدولة نتيجة سطوة هذا الجهاز على ما يطلق عليه «الملف القبطي» وهو ما يتصل بدور العبادة وتوابعها وبأمور العقيدة والأوراق الرسمية تمثل نصيبا إضافيا يقع على عاتق الأقباط وحدهم بالإضافة الى ما يتحملونه مثلهم مثل باقي المصريين من سطوة الجهاز الأمني على الكثير من جوانب حياتهم فيما أطلقت عليه أنا «الدولة البوليسية التي نعيش فيها»، وفي هذا الصدد يلزم تقليص دور الجهاز الأمني وكبح جماحه عن طريق ايجاد البديل الذي يضطلع بمتابعة ورقابة ملفات عديدة ذات طبيعة مدنية موضوعة حاليا تحت قبضة الجهاز الأمني».

أما بالنسبة للإخوان، فقد وجه عضو اتحاد الكتاب ميخائيل بهيج في مقال له بجريدة «نهضة مصر» يوم الثلاثاء ـ نقدا لشعارهم ـ الإسلام هو الحل ـ وأثره على المواطنة، بقوله: «كان شعار الإسلام هو الحل على أساس تمييز ديني ينبذ الآخر من خلاله ويستبعد الأقباط بأكثر ما هم مستبعدون في الحياة السياسية، إن هذا الشعار يؤكد على قيام الدولة الدينية ويكرس لها، واستغلت جماعة الإخوان كل الناس ومعظمهم من البسطاء وبذكاء شديد فصوتوا لهم في غيبة مؤلة لنشاط الحزب الوطني، مما رفع نسبة مقاعدهم في البرلمان إن ما يدور على الساحة المصرية وبين كواليس الحزب الوطني يحتاج الى خطة مدروسة ونهج جديد ومتابعة دقيقة ومواجهة عاقلة لتفوت الفرصة على تعكير الماء أو الصيد فيه، في الانتخابات الماضية قال لنا الحزب الوطني، لا لاستخدام الشعارات الدينية في الانتخابات وللأسف كان حبرا على ورق فقد كان شعار الإخوان أقوى من كل شعار، هل تواطأ أحد في ذلك، إذا لماذا حدث ذلك وكيف، لابد أن تكون للحزب الوطني هيبته من خلال المصداقية والاهتمام بالجماهير ومطالبها وإن كان العمل السياسي يحتاج إلى من يتطوع للعمل به فلا مانع أن يرتب الحزب مسؤولية بمرتبات يسددها الأغنياء من رجال الحزب إذا ما همهم ذلك! هل أسأل أخوتي المصريين من الإخوان المسلمين وأقول لهم لماذا تجاهلتم الأقباط لماذا شعاركم لكم كجماعة دون دمج إخوانكم الأقباط معكم؟ طبعا سؤال لا مكان له من الإجابة ولا يجب أن أقدمه لكني أسجله للتاريخ، لأن من يتجاهل أخاه في الوطن لا يجب أن نقدم له هذا السؤال المعاتب، لأنه يدرك الحق ويتجاهله!».

الإخوان المسلمون

وإلى الإخوان المسلمين، واشتداد الحملات الإعلامية الرسمية ضدهم، وتسديد ضربات أمنية لهم تستهدف إضعافهم ماليا، وكذلك بسبب اعلان المرشد العام محمد مهدي عاكف بأنهم سيتقدمون بحزب سياسي، وقد حاول زميلنا بـ«الأهرام» محمد السعدني يوم الاثنين إثارة انتباهم الى خطورة صدامهم مع النظام بقوله: «يخطىء الإخوان المسلمون كثيرا إذا هم فهموا أن مهادنة الدولة وصبرها عليهم دليل ضعف، ويخطئون أكثر إذا توهموا أن تعاطف بعض الناس معهم علامة على قوتهم في الشارع المصري، الدولة ليست في حالة ضعف تجاه الإخوان ولكنها تحاول أن تستوعب هذا التيار الذي لا ننكر أنه موجود ومنظم، تحاول أن تبعده عن العمل السياسي وإن لم تمانع في قيامه بالأعمال الخيرية والدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة كجمعية أهلية ذات صبغة دينية. يخطىء الإخوان كثيرا إذا تحدثوا باعتبارهم الحكام القادمين الجدد وإن كان بإمكانهم تقسيم المواطنين إلى مسلمين وأهل ذمة، فالدين لله والوطن للجميع، إن ما تعيشه مصر حاليا يستوجب العمل بجدية على تجاوز أوجه الفساد والقصور والتراجع، تلك «الأوجه» التي أدت إلى انتعاش حركة الإخوان التي تتصور أوهاما تتجاوز الحقيقة».

أما صديقنا النائب الأول للمرشد الدكتور محمد السيد حبيب فقد رد على قول الرئيس بأنهم خطر على أمن مصر وقضايا أخرى في حديث نشرته «الكرامة» وأجراه معه زميلنا طارق سعيد، وأبرز ماقاله: «بداية الرئيس مبارك لم يتهم الإخوان بالعنف والتطرف وأنهم خطر على أمن الوطن من هذه الزاوية لكنه اعتبرنا خطرا لأننا ننتهج نهجا دينيا، وهو ربما يشير الى التمييز بين المواطنين مما يؤدي الى تكريس سلطة رجال الدين على نمط ما كان يحدث من الكنيسة في أوروبا، ونحن نقول «إننا ننتهج نهجا إسلاميا يساوي بين المسلمين وغير المسلمين، نتحدث عن دولة مؤسسات وديمقراطية مرتكزة على التعددية واستقلال حقيقي للقضاء، وتشريعات تكون متناغمة مع مبادىء الشريعة، وأن يعود للشعب حقه الأصيل في اختيار من يمثله.

الاعتبار الثالث أن الرئيس قال: لو صعد الإخوان للحكم فسوف يؤدي ذلك إلى هروب الاستثمار وحصار مصر اقتصاديا، وكان الرئيس يشير إلى تجربة «حماس»، ولتوضيح ذلك أقول أيضا للرئيس: إن الخطر الحقيقي على مصر تمثله حالة الطوارىء التي تؤدي الى هروب الاستثمار، وعدم وجود استقلال قضائي والانتخابات المزورة، والنهج الاستبدادي والفساد الضارب في جميع أجهزة الدولة والإهمال الجسيم الذي أودي بحياة المواطنين، وهروب المليارات من مصر، هو الخطر الحقيقي على مصر، وهو الذي يؤدي الى هروب الاستثمار، أما فيما يتعلق بصعود الإخوان للسلطة، فلا أحد يتصور ذلك خلال هذه الحقبة ولا الحقب التي ستليها.

أنا أقول للرئيس: الإخوان ضمام للأمن والأمان في مصر، وهم حريصون على استقرار بلادهم في أي وقت من الأوقات.

ـ تصريح الرئيس حمل أيضا رسالة للإخوان بأنه لن يسمح لهم بتحقيق إنجاز كالذي حققوه في انتخابات عام 2005 وهي محاولة»، وغدا إن شاء الله قضية الأقباط والدكتور محمد عمارة.

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا، إلى آخر الدعاء المستجاب إن شاء الله، وضيق شديد أصابني بمجرد أن ذكر لي البعض ما كتبه في «العربي» من قالوا ان اسمه حمادة إمام في عمود له اسمه ـ ارهاصات ـ قال فيه ـ وياخيبة ما قال وافترى ـ «حزمة المواد الدستورية التي أحالها مبارك لمجلس الشعب لإعادة انتاجها وفلترتها وقولبتها ورشها، هي حزمة هشة من أعواد القش لن تقدم أي جديد للحياة السياسية المصرية وكلها تعديلات اقتصادية جاءت بناء على طلب الزبون، والزبون معروف شركات متعددة الجنسيات وصندوق النقد والبنك الدوليين ومجموعة اللصوص الجدد وهي المجموعة التي ترى أن الدستور الحالي تسيطر عليه نص وروح عفاريت الاشتراكية، وأن أي كلام عن تحديث أو تطوير ودعم خارجي أو داخلي يتطلب التخلص أولا من عفريت الاشتراكية وجن القطاع العام ووسواس العدالة الاجتماعية وأوهام التنمية المستقلة، أما بخصوص الكلام عن الإصلاحات السياسية فلا شأن لنا بها فهي شأن داخلي تكفل الرئيس مبارك بحسم الكلام فيه، وفض بكارة الصمت وهتك السر وأعلنها صراحة بأن بقاء الرئيسي فوق العرش أو تحته مسألة مزاج حب أو كراهية مرتبطة أولا برغبات الشعب، واللي يحب الرئيس يرفعه فوق العرش واللي مش عاوزه عنده المحكمة يرفع قضية خلع زي كل الستات الكارهات أزواجهن، وتحديد مدة للرئيس حق أصيل للشعب الذي يختار رئيسه بحرية، كاملة ولا يجب الحجر عليه، ومبارك عرفناه ومش هايعمل فينا أكتر من اللي عمله وشوفنا في عهده كل الخوارق الكونية، ولم يبق من الخوارق الكونية في عهد مبارك سوى انفجار البراكين التي ستنفجر غير العادة من بطون المصريين وسيخرج الناس قائلين: «يامبارك يامجوعنا حبك نار بيلوعنا» قولوا للقاعد في شرم، الناس ماتوا في عهده من الهم».

ألم أقل لكم أنهم أصحاب أعمال سفلية وعكوسات؟! وهاهو أحدهم يا اخواني يستعمل نفس الكلمات التي يستخدمها أصحاب العكوسات، عفريت، وجن، ووسواس، وهتك السر، والخوارق!!

وأخبرني البعض أن أحد أصحاب العكوسات واسمه عبدالحليم قنديل ويشغل وظيفة رئيس التحرير التنفيذي لجريدة اسمها «الكرامة»، قال وادعى ـ وبئس ما قال وكذب ما ادعى: «فلم تكن مصر تائهة في أي وقت كما هي الآن ولم تكن في حاجة إلى فكرة ثورية كما هي الآن وقد يقارن كثيرون بين أحوالنا الآن وما كانت عليه قبل ثورة عبدالناصر، لكنها ـ أي الأحوال ـ أسوأ بالتأكيد مما كانت عليه بألف خطوة غاطسة إلى القاع، فقد كانت مصر ـ قبل ثورة 1952 ـ موزعة في أقدارها بين ثلاثي القصر والوفد ودار المندوب السامي، بينما أقدار البلد التعيس موزعة الآن بين ثلاثي الأب والأم والابن مصر الكبيرة جرى اختصارها في عائلة واحدة لا غير، لم تعد ـ حتى ـ بلدا لحزب واحد ـ ولا لطبقة ولا لمستعمر بريطاني حل محله الاستعمار الأمريكي، بل صارت القصة ـ بعد ذلك وقبله ـ معلقة على إرادة عائلية. أب يريد أن يتصل حكمه إلى يوم يبعثون، وأم تدفع بالابن المتعجل الى كرسي الرئاسة، ومع استمرار الخلاف العائلي على مائدة غداء، تبدو القسمة مستقرة بين شخوص الثلاثة لا بين سلطات ثلاث، ولا بين قوى ثلاث، فالأب له ملف الأمن وملف الاقتصاد للابن وملف الخدمات للأم، وانحطت النظرة للدستور لمجرد جعله إشارة مرور تفسح الطريق لأفراد العائلة، وسيطرت مصائر الانحطاط العام على بلد كان في أول التاريخ فانتهى إلى السبنسة، وحدث ولا حرج عن الفقر والبطالة والعنوسة والبلطجة، وعن المجتمع الذي تحلل مع تحلل الدولة».

جمال مبارك

وإلى جمال مبارك الأمين العام المساعد للحزب الوطني الحاكم وأمين أمانة السياسات وتعرضه الى هجوم غير مباشر في جريدة «الخميس» الأسبوعية المستقلة، التي نشرت تحقيقا لزميلنا صابر غانم، عن أعضاء أمانة السياسات والمجلس الأعلى للسياسات التابع لها من رجال الأعمال الذين يمتلكون طائرات خاصة، وجاء فيه: «مفاجأة من العيار الثقيل فجرتها مجلة «فالكون» الأمريكية الأسبوع الماضي عندما ذكرت في أحد تقاريرها أن رجال الأعمال في مصر يمتلكون طائرات خاصة تقدر بحوالي 220 مليون دولار، والمثير للدهشة أن معظم الذين نشرت أسماءهم المجلة ينتمون إلى لجنة سياسات الحزب الوطني أو أعضاء في الأمانة العامة للحزب حيث جاء في مقدمتهم النائب محمد أبو العينين رجل الأعمال المعروف بانتمائه للحزب الوطني والذي ذكرت المجلة أنه يمتلك ثلاث طائرات بينما يمتلك حسين سالم عضو لجنة السياسات ايضا طائرتين.

ويمتلك أحمد عز أمين تنظيم الحزب طائرة خاصة من طراز لارجيت 60 ثمنها 2 مليون دولار كما يمتلك محمد شفيق جبر عضو لجنة السياسات طائرة ثمنها مليون ونصف دولار ويمتلك ايهاب عوض عضو الأمانة العامة للحزب طائرة خاصة تقدر بمليون دولار كما يحظى رجل الأعمال إبراهيم كامل عضو أمانة الحزب الوطني بنصيب الأسد من الطائرات الخاصة حيث انه رئيس مجلس إدارة شركة ايروكايرو للطيران الخاص وتمتلك هذه الشركة ست طائرات تقدر بحوالي 16 مليون دولار، وكان الكاتب الصحافي حسنين كروم قد أشار في أحدى كتاباته الى أن السيد جمال مبارك نجل الرئيس والأمين العام المساعد للحزب الوطني قد اشترى هو الآخر طائرة خاصة من طراز فالكون في رحلته الأخيرة إلى أمريكا، والمطلع على التقرير الأمريكي لا يستغرب ما ورد فيه من معلومات عن طائرات رجال لجنة السياسات إذا علم أن ثروات كبار المسئولين في مصر في البنوك الأوروبية تقدر بحوالي 200 مليار دولار وفقا لما ذكرت دراسة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية وإذا علم أيضا ان معظم كبار رجال الأعمال في مصر هم أعضاء لجنة سياسات الحزب الوطني وهو الأمر الذي أكده الكاتب الصحفي المعروف الاستاذ محمد حسنين هيكل عندما قال ان أموال الكبار في الخارج تكفي لسداد ديون مصر الداخلية والخارجية العسكرية والمدنية كما أكد أن لديه قائمة بمليارات هؤلاء الكبار في الخارج».

وأنا أشكر زميلنا صابر غانم لتحمله عناء متابعة «القدس العربي» على شبكة الانترنت، لكن الحقيقة انني ذكرت معلومة شراء جمال مبارك طائرته منسوبة لما نشر في الصحف المصرية لا إليي، ولذلك لزم التنويه والتوضيح.

ونترك الخميس المستقلة إلى جريدة مستقلة أخرى هي الميدان ورئيس تحريرها، زميلنا محمد علي خير الذي اقترح على جمال مبارك استخدام نفوذه لدى رجال الأعمال، لتعيين الشباب العاطل بقوله: «انه رجل أعمال سابق ومستثمر قديم ويعرف كبار كبار المستثمرين بل كبار كبار رجال البلد وهم جميعا بلا استثناء يخطبون وده ويتمنون له الرضا، ثم أن الرجل يبحث عن وسيلة يقترب بها من الناس والشارع بدليل زيارته لفقراء حي العجوزة وتوزيع الملابس عليهم وتناول افطاره معهم في رمضان.

لكن المشكلة في جمال مبارك أنه «عمال يتكلم» عن الإصلاح السياسي والتعديل الدستوري وكلام كبير جدا ورجل الشارع مش فارق معاه الكلام ده، والمتداول بيننا أن هذه البلد يحكمها بالفعل عدد معين من الاشخاص ويكادون يكونون معروفين بالأسماء وهم الذين يملكون فيها الكثير ويستطيعون بكلمة أن تتحرك البلد أو أن تقف.

تذهب تقديرات عددهم بثلاثين ألف شخص وهم الذين يديرون مصر دعك من الملايين الذين تصطدم بهم في شوارع المحروسة فهؤلاء هم الشغيلة، لكن الأهم هو من يملك مفاتيح البلد في يده ومعظمهم من كبار كبار رجال الأعمال وهؤلاء جميعا يتمنون رضاء ابن الرئيس كما أنه يعرف الكثيرين منهم ويلتقي بهم سابقا أو لاحقا وفكرتي بسيطة ومنطقية وهي أن جمال مبارك لو تعامل مع موضوع البطالة كقضية مصيرية للبلد فيمكنه أن يتصل «لم أقل يأمر» بعشرة بالمائة من هذا العدد أي ثلاثة آلاف كبير ويطلب منهم توفير فرصة عمل لثلاث مائة عاطل سيرعى عشرة أفراد من ع